A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/RES/49/104
30 January 1995

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
البند ٨٨ (ج) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/49/728/Add.3)]

٤٩/١٠٤ ـ السلع الأساسية

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قراراتها ٤٥/٢٠٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و ٤٧/١٨٥ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، و ٤٨/٢١٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وتشدد على الحاجة الماسة إلى تنفيذها التام،

وإذ ترحب بالأهمية المعلقة في جدول أعمال القرن ٢١[١]، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، على المسائل المتصلة بالسلع الأساسية في سياق التنمية المستدامة،

وإذ تشير إلى الالتزامات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق، المتعهد بها في الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف[٢]، وإلى الأهمية المعلقة فيها على توسيع فرص التصدير أمام البلدان النامية،

---

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (A/CONF.151/26/Rev.1 (Vol.I) وVol.I/Corr.1 وVol.II وVol.III وVol.III/Corr.1)) (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبان)، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) انظر: الصكوك القانونية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي حررت في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشورات أمانة مجموعة غات، رقم المبيع GATT/1994-7)، المجلد ١.

وإذ تدرك أن قطاع السلع الأساسية لا يزال في بلدان نامية كثيرة، وخصوصا في البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، هو المصدر الرئيسي لعائدات التصدير، وللتوظيف، والدخل والادخار، ويمثل ميدانا هاما من ميادين الاستثمار، ويسهم إسهاما كبيرا في إنعاش النمو والتنمية،

وإذ تلاحظ الزيادة التي طرأت مؤخرا على أسعار بعض السلع الأساسية على مدار الشهور الماضية، وإذ تدرك أن ذلك قد لا يشكل اتجاها طويل الأجل، وإذ تدرك أيضا الحاجة إلى تحسين سير أسواق السلع الأساسية وإلى ضرورة استقرار أسعار السلع الأساسية وزيادة إمكانية التنبؤ بها، بما في ذلك اجتناب التقلبات المفرطة في الأسعار والتماس حلول طويلة الأجل لمشاكل السلع الأساسية،

وإذ تقلقها الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في تمويل وتنفيذ برامج صالحة للتنويع،

وإذ تضع في اعتبارها احتياج البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، إلى تنويع اقتصاداتها، ولا سيما قطاع السلع الأساسية، بغية تحديث نظمها الخاصة بالإنتاج والتوزيع والتسويق، وتعزيز الإنتاجية، وتثبيت حصائل صادراتها وزيادتها، في سياق الهبوط العام لأسعار السلع الأولية،

١ - تحيط علما مع الاهتمام بتقرير الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن حالة السلع الأساسية، والروابط الإنمائية بين قطاع السلع الأساسية وغيره من القطاعات، والإجراءات المطلوبة لتطوير هذه الروابط في سياق التنويع[٣]؛

٢ - تشدد على ضرورة أن تواصل البلدان النامية التي تعتمد بشدة على السلع الأولية تعزيز سياسة محلية وبيئة مؤسسية تشجعان على التنويع وتعزيز القدرة على المنافسة؛

٣ - تعرب عن الحاجة الماسة إلى سياسات دولية داعمة لتحسين سير أسواق السلع الأساسية من خلال آليات تتسم بالكفاءة والشفافية لتكوين الأسعار، بما في ذلك المبادلات السلعية، واستخدام أدوات إدارة المخاطر فيما يتعلق بأسعار السلع الأساسية؛

٤ - تلاحظ ما أعربت عنه البلدان النامية، ولاسيما البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، من ضرورة استقرار أسعار السلع الأساسية وزيادة إمكانية التنبؤ بها؛

٥ - تؤكد أهمية تنويع السلع الأساسية باعتباره وسيلة لزيادة إيرادات البلدان النامية من التصدير ولتحسين قدرة هذه البلدان على المنافسة في مواجهة استمرار عدم الاستقرار في أسعار بعض السلع الأولية والتدهور العام في معدلات التبادل التجاري؛

---

(٣) A/49/226.

٦ - تحث البلدان المتقدمة النمو على مواصلة دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية، من أجل تنويع السلع الأساسية، وذلك من خلال جملة أمور منها توفير المساعدة التقنية والمالية اللازمة للمرحلة التحضيرية من برامجها الخاصة بتنويع السلع الأساسية؛

٧ - تكرر تأكيد أهمية بلوغ الحد الأقصى لمساهمة قطاع السلع الأساسية في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، وتشدد في هذا الصدد على أمور منها:

(أ) أن وجود بيئة محلية ملائمة وبيئة دولية مواتية أمر حاسم بالنسبة لنجاح التنويع وإيجاد روابط إنمائية بين قطاع السلع الأساسية وسائر قطاعات الاقتصاد، وكذلك بالنسبة لتوافر أسواق التصريف؛

(ب) أن السياسات والممارسات المشوهة للتجارة، بما في ذلك الحواجز التعريفية وغير التعريفية، وتصعيد التعريفات، والعقبات التي تعترض سبيل المنافسة، تؤثر تأثيرا سلبيا في قدرة البلدان النامية على تنويع صادراتها وإجراء إعادة التشكيل اللازمة لقطاع السلع الأساسية لديها؛

(ج) أن توسيع التجارة بين الجنوب والجنوب يتيح الفرص لإقامة روابط مشتركة بين القطاعات داخل البلدان المصدرة وفيما بينها؛

(د) هناك حاجة إلى تعزيز البحث والتطوير، وتقديم الخدمات المتعلقة بالهياكل الأساسية وخدمات الدعم، وتشجيع الاستثمار، بما في ذلك المشاريع المشتركة في البلدان النامية التي تعمل في قطاعي السلع الأساسية وتجهيز السلع الأساسية؛

٨ - تؤكد أهمية اضطلاع البلدان النامية بتجهيز جزء كبير من سلعها الأساسية، وتشدد، في هذا الصدد، على الحاجة إلى إتاحة فرص سوقية جديدة لسلعها المجهزة وشبه المجهزة؛

٩ - تعرب عن ضرورة تنفيذ اتفاق جولة أوروغواي تنفيذا تاما مع مراعاة ما اتفق عليه من معاملة خاصة ومتميزة للبلدان النامية، بما في ذلك الأحكام المتوخاة بالنسبة للبلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا؛

١٠ - ترحب بما يضطلع به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من جهود بشأن أثر نتائج جولة أوروغواي على كل من السلع الأساسية التي تهم البلدان النامية بصفة خاصة، وتدعو الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى تكثيف هذه الجهود بالتعاون الوثيق مع الأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية ولسائر المنظمات المعنية؛

١١ - تلاحظ مع التقدير العمل الذي تقوم به الآن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في تقييم أثر جولة أوروغواي على أسواق السلع الزراعية، وتشجع تلك المنظمة على المضي في عملها وإبلاغ الجمعية العامة بنتائجه؛

١٢ - تحث منتجي ومستهلكي كل من السلع الأساسية على تكثيف جهودهم الرامية إلى تعزيز التعاون والمساعدة المتبادلين؛

١٣ - ترحب بتكليف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بولاية من الأمم المتحدة، تمتد على نطاق العالم، في مجال الموارد المعدنية، وتحث على بذل جهود لتعبئة الموارد المالية اللازمة للسماح للمؤتمر بأن يقوم، بالتعاون الوثيق مع اللجان الإقليمية، بتوسيع نطاق المساعدة التقنية التي يقدمها إلى البلدان النامية في هذا المجال؛

١٤ - ترحب أيضا بقرار اللجنة الدائمة للسلع الأساسية التابعة لمجلس التجارة والتنمية، الذي حثت فيه أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على مواصلة عملها في مجال إدارة الأخطار السلعية، ولا سيما فيما يتعلق بالبلدان النامية؛

١٥ - تؤكد أهمية زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الطبيعية ذات المزايا البيئية، وما يمكن أن يكون لذلك من أثر على تعزيز الأنماط المستدامة للاستهلاك وللإنتاج، وتدعو إلى تزويد البلدان النامية بالمساعدة المالية والتقنية اللازمة للبحث والتطوير فيما يتعلق بهذه المنتجات؛

١٦ - تلاحظ تزايد عدد الطلبات المقدمة للحصول على مساعدة من الحساب الثاني للصندوق المشترك للسلع الأساسية وتعرب عن ضرورة أن يتسم تخصيص الموارد القائمة بالكفاءة، وتلاحظ أيضا ما أعربت عنه البلدان الأعضاء في الصندوق من توقعات بقرب ورود تبرعات جديدة؛

١٧ - تقرر إدراج مسألة السلع الأساسية في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والخمسين.

الجلسة العامة ٩٢
١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤